

ماذا يحدث في العراق ؟ هل انطلقت التسويات الأميركية ـ الإيرانية في المنطقة؟

سيكون من الصعب على نوري المالكي الرد على الانقلاب السياسي الذي نفذه التحالف الوطني الشعبي ضده، بانقلاب مضاد رغم سيطرته على منظومة كبيرة من القوى الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى ارتباط ميليشيات مثل «عصائب أهل الحق» بمكتبه، ورغم عدم اعترافه بالحكومة الجديدة وتهديده بعدم تسليم السلطة. هذا الانقلاب باغتت المالكي وأذهله لأنه جاء سريعا وصاعقا وجرى على الشكل التالي: قبيل حلول الموعد النهائي دستوريا لتكليف رئيس للحكومة، جرت مفاوضات دراماتيكية سرية، واتفاقات خلف الستار دون علم المالكي. وحملت الاتفاقات انشاقا مفاجئا لقيادة حزب الدعوة الإسلامية المنضوية تحت ائتلاف المالكي، والتي تضم قيادات الصف الأول في الحزب، برئاسة حيدر العبادي صاحبة الـ 38 مقعدا برلمانيا، وكتلة مستقلون برئاسة حسين الشهرستاني ذات الـ 12 نائباً، وانضمامهما إلى كتلة التحالف الوطني. ودعا زعيم التحالف الوطني ابراهيم الجعفري صباح أمس الأول، قادة التحالف إلى اجتماع ادمائثنائي في منزله بالمنطقة الخضراء وسط بغداد، إثر تلقيه مؤشرات بانشقاق العبادي والشهرستاني من «دولة القانون».

وتسلم رئيس الجمهورية فؤاد معصوم كتابا من التحالف الوطني، يحمل وصول عدد أعضاء التحالف الوطني إلى 127 نائباً، ليكون الكتلة النيابية الأكبر الذي له حق تولي رئاسة الحكومة. وهكذا فإن الجعفري نفذ «انقلابا ابيض» ضد المالكي، مدعوما من «المجلس الإسلامي الأعلى»

شمال العراق التي لم تطلق إشارة دعم لحكومة بغداد وإنما لحكومة أربيل.

وكان أوباما واضحا في حديثه الأخير إلى «نيويورك تايمز» عندما قال إن السبب الأساسي الذي دفعه الى عدم اتخاذ الأمر بقصف المواقع التي سيطر عليها تنظيم «داعش» هو أنه كان من شأن ذلك أن يخفف الضغط عن المالكي ويشجعه على الاعتقاد أن لا حاجة للتوصل إلى تسويات وللتفكير في الأخطاء التي ارتكبها في السابق.

2- الدفع الأميركي باتجاه عملية انتقال سياسي ووصول شخصية غير استقزازية إلى رئاسة الحكومة لم يلق «تصديا وممانعة» عند إيران التي تولدت لديها القناعات التالية:

– إيران لم تعد قادرة وحدها على إدارة الوضع في العراق الخارج في جزء كبير منه عن سيطرتها، وإنما باتت في حاجة إلى تعاون وتنسيق مع الولايات المتحدة.

– واشنطن تربط تدخلها بإزاحة المالكي وليست في وارد أن ترمي طوق النجاة له، وتضع الكرة في ملعب طهران عندما تحدد المالكي المدعوم منها جزءا أساسيا من المشكلة، وعندما تتعاطى مع الوضع المستجد على أنه نزاع داخلي سببه المالكي وليس فقط تهديدا أمنيا مصدره «داعش».

– الإبقاء على المالكي صار أمرا صعبا ومكلفا في ضوء المعارضة الواسعة النطاق والنقمة ضده حتى في أوساط الطائفة الشيعية التي وقف مرجعها الديني الأعلى السيستاني بقوة ضد التمديد للمالكي والتي صار تحالفها السياسي (الائتلاف

بقيادة عمار الحكيم وحزب «الفضيلة» والتيار الصدري وكتلة الشهرستاني.

إطاحة المالكي وإزاحته من المشهد العراقي كان متوقعا حصوله لألف سبب وسبب بعدما بات وجوده يشكل عبئا وعقبة، ولم يعد ينسجم مع مستلزمات وطبيعة المرحلة الجديدة التي افتتحتها تنظيم «داعش» بانقلابه الميداني وسيطرته على مناطق واسعة في شمال العراق.

ومن الأسباب التي أدت الى سقوط المالكي التقاطع الأميركي الإيراني الحاصل في المصلحة والموقف:

1- الموقف الأميركي الذي كان قويا وحاسما في التشجيع على تغيير المالكي وحث القوى السياسية العراقية على تشكيل حكومة وحدة وطنية واستكمال العملية السياسية ومواجهة الخطر الداهم الذي تشكله «داعش». وكل ذلك لم يعد ممكنا مع المالكي لا بل كان خروجه شرطا الزاميا للانطلاق في عملية «إنقاذ العراق». فالرئيس الأميركي باراك أوباما استشعر خطرا مزدوجا على المصالح الأميركية في العراق: الخطر الأمني الذي تمثله «داعش» على الأرض، والخطر السياسي الذي يمثله المالكي في الحكم.

وبسبب المالكي اتسم رد الفعل الأميركي على سقوط الموصل ومناطق أخرى في يد «داعش» بالحذر وتمثل في تدخل عسكري «استشاري» وضغوط سياسية لإعادة ترتيب الوضع السياسي، وبلغ ذروته في الغارات الجوية ضد «داعش» في

أميركا وإيران ترحبان بتعيين العبادي رئيساً جديداً للوزراء والمالكي يأمر قواته بعدم التدخل في الأزمة السياسية

عواصم - وكالات: أعلنت إيران امس دعمها لتعيين حيدر العبادي رئيس وزراء جديدا في العراق، وفق ما صرح سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني في تصريحات نقلتها «وكالة فارس للأنباء».

وقال شمخاني وهو أيضا ممثل المرشد الأعلى الإيراني السيد علي خامنئي في المجلس: ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية تدعم العملية القانونية التي جرت لتعيين رئيس الوزراء العراقي الجديد.

بدوره، قال الرئيس الأميركي باراك أوباما إن العراق اتخذ خطوة بتكليف رئيس الوزراء الجديد وتعهد بدعم الحكومة العراقية الجديدة.

وقال «عين الرئيس فؤاد معصوم رئيسا جديدا للوزراء هو حيدر العبادي. وبموجب الدستور العراقي هذه خطوة مهمة باتجاه تشكيل الحكومة الجديدة التي يمكنها توحيد الفصائل المختلفة في العراق.»

أضاف أوباما «اتصلت أنا وبايدن نائب الرئيس بالدكتور عبادي لتهنئته ولحثة على تشكيل حكومة جديدة بأسرع وقت ممكن. حكومة تدمج الجميع وتمثل جميع العراقيين. وتعدته بمساندته وكذلك مساندة الرئيس معصوم ورئيس البرلمان سليم الجبوري في عملهم معا على تشكيل هذه الحكومة.» وفي الوقت نفسه ادعو الزعماء السياسيين العراقيين للعمل سلميا من خلال العملية السياسية في الأيام المقبلة.»

وقال أوباما للصحافيين من ماساتشوستس، حيث يقضي عطله مع أسرته إن القوات الأميركية شنت



صورة نشرتها القوات الاميركية لمقاتلات الـF8 التي تشارك في قصف مواقع «داعش» شمال العراق

(رويترز)

غارات جوية ناجحة على متشددين إسلاميين في شمال العراق وكثفت أسنشاراتها العسكرية للعراقيين.

في هذا الوقت أمر رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي الثلاثة القوات الأمنية بعدم التدخل في «الأزمة السياسية» التي تتمر بالبلاد أثار تكليف حيدر العبادي بتشكيل الحكومة المقبلة، حسب بيان رسمي.

وجاء في البيان الذي نشر على موقع المالكي ان «المالكي حث القادة الضباط ومنتسبي الأجهزة الامنية بالابتعاد عن الازمة السياسية والالتزام بواجباتهم الأمنية والعسكرية لضماية البلاد وان لا يتدخلوا فيها»، وان «يتركوا هذا الموضوع للشعب والسياسيين والقضاء»، مؤكدا «نرفض الخرق الدستوري» في اشارة الى تكليف حيدر

العبادي بتشكيل حكومة جديدة خلفا للمالكي.

كما اتهم المالكي واشنطن بالتورط في المسألة قائلا ان «واشنطن تقف الى جانب من خرق الدستور».

إلى ذلك، كشفت مصادر مقربة من حزب الدعوة لـ «العربية» أن أنصار المالكي يحضرون العدة للتوجه إلى الشارع، وتنظيم اعتصامات في خطوة أشبه بسيياريو

ثورة مضاد.

وتتمثل هذه الثورة في الدعوة للنزول إلى الشارع وتنظيم اعتصامات مؤيدة له، يأتي ذلك وسط حضور

أمني مكثف تعيش العاصمة بغداد جولة أخرى منه، حيث الترقب والانتظار على وقع رفض المالكي التخلي عن السلطة.

وفيما تسيطر حالة من القلق على أجواء الشارع العراقي، الذي انسحبت الازمة السياسية على مختلف مجريات حياته

الوطني) مهتدا بالتصدع بعد انقراط عقد التحالف الشيعي الكردي.

– انخراط الأكراد والسنة في العراق في الحرب على «داعش بات يتوقف على إزاحة المالكي. فالأكراد أبلغوا أن لا مجال لعودة التعاون معه بعدما انتهت التجربة الي فشل ذريع، والسنة أبلغوا أن هناك شرطين لنجاح أي حل وتسوية: رئيس جديد للحكومة العراقية وإحداث تغيير وتصحيح في مسار العملية السياسية بما يلبي مطالب السنة العرب.

مع إزاحة المالكي وخروجه من المعادلة السياسية، تبدأ مرحلة جديدة في العراق وتفتتح الطريق أمام حكومة وحدة وطنية جامعة وإعادة إطلاق العملية السياسية وفق أسس جديدة. وهذا يعني أن الأرضية السياسية لشئن الحرب المضادة على «داعش» باتت متوافرة بغطاء دولي إقليمي وتحديدا أميركي إيراني. فمع المالكي كانت الأمور متجهة إلى مزيد من الفوضى والانزلاق إلى حروب أهلية وإلى وضع مقفل على الحرب. ومن دون المالكي تأخذ الأمور وجهتها المحددة باتجاه حرب على الإرهاب ووضع مقترح على أفق التسوية. وفي الواقع، فإن التسوية في العراق تندرج في إطار مرحلة التسويات الكبرى وهي جزء منها.

البداية في أفغانستان حيث التسوية تمت بإشراف وزير الخارجية الأميركي جون كيري وتمثلت في الاتفاق بين المرشحين للرئاسة (عبدالله عبدالله وأشرف علي) لإنقاذ أفغانستان من حرب أهلية مدمرة لا تريدها واشنطن وطهران وموسكو،

ويقوم الاتفاق على قبول نتائج الانتخابات وأن يكون واحدا منهما رئيسا للجمهورية، وهذا يعني عدم استبعاد أي من مكونات أفغانستان (البلوش والطاجيك والهزارة).

وفي العراق تسوية تقوم على التلازم بين الحرب على «داعش» وتشكيل حكومة جديدة لا تقصي أعداء، وشطب الطرف الذي ساهم في تضخم الإرهاب تحت إدارته السبئية السياسية والمذهبية، وباختصار لا «داعش ولا المالكي». وفي جنيف تقترب المفاوضات والتسوية حول الملف النووي الإيراني من النقطة المصيرية الحاسمة.

منطق التسويات ينسحب على غزة حيث تتقدم مفاوضات القاهرة باتجاه اتفاق وقف إطلاق نار دائم، وسيتم احتواء وتحجيم حماس وربما يلي ذلك تغيير حكومة تنتهياهو لمصلحة حكومة أكثر استعدادا للمفاوضات واتفاق السلام مع الفلسطينيين.

وفي لبنان بدأت التسويات تطل برأسها مع عودة الرئيس سعد الحريري إلى لبنان وما نجم عنها من تهديدة للتوترات الأمنية والسياسية والطائفية ومن تزخيم للجهود والاتصالات الهادفة إلى حل الأزمة السياسية المؤسساتية بدءا من شغور مركز رئاسة الجمهورية. وأما سورية، فإن دورها يأتي لاحقا لأن الحرب لا تستنفد كامل طاقتها وأغراضها بعد، ولأن الأطراف المتنازعة غير جاهزة للحل.

والسؤال هل ما يسري على العراق حيث لا «داعش ولا المالكي» يسري على سورية وتكون النتيجة «لا داعش ولا الأسد».

وصفت مرسي بـ «السادج»: لم يكن مؤهلا للرئاسة هيلاري كلينتون اتهم أوباما بالمسؤولية غير المباشرة عن صعود داعش

على نحو حقيقي وواضح. في هذا الوقت، وصفت كلينتون الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي بـ «السادج»، وذلك في تعليقها على موقفه من العناصر التي توصف بـ «الجهادية» في شبه جزيرة سيناء.

ولفتت كلينتون-في مقابلة صحافية أجريت معها ونقلت شبكة «سي بي إس» الأميركية مقتطفات منها- إلى أن مرسي كان قد حاول طمانتها بشأن الوضع في سيناء، حيث قال لها إن جماعة الإخوان المسلمين هي من تتولى الحكم الآن، ولذلك لن يجد الجهاديون حاجة لمواصلة حملاتهم.

وعقبت كلينتون على ذلك بقولها «اعتقد أن مرسي كان ساذجا، وأنا هنا أتحدث عن مرسي فقط، وليس بالضرورة أي فرد آخر في جماعة الإخوان المسلمين».

وأشارت إلى أنها كانت قد أُخبرت مرسي بأن المخابرات الأميركية كانت تجمع قدرا كبيرا من المعلومات عن جهاديين سيناء، وأن هذه المعلومات تفيد بأن هؤلاء الجهاديين يشكلون تهديدا ليس لإسرائيل وحدها، وإنما لمصر أيضا.

وتابعت قائلة إنها حين أُخبرت مرسي بذلك، قابل ذلك بالرفض، لكن سرعان ما أعقب ذلك مقتل عدد كبير من الجنود المصريين في سيناء.

وأضافت كلينتون أن مرسي كان لديه يقين حقيقي من أن شرعية حكومة إسلامية منتخبة ستجعل «الجهاديين» يغيرون اتجاههم بعد أن وجدوا أن هناك مسلكا آخر نحو السلطة وسيكونون جزءا من العملية السياسية. وبيسؤالها عن حكمها على تجربة الإخوان في حكم مصر، قالت كلينتون إن الإخوان أمامهم فرصة «استثنائية» للبرهنة على قدرة إلا أن استعدادهم لذلك كان سلبا، ولم تكن لديهم القدرة للتحول من موقعها كـ«حركة» إلى موقع «المسؤولية». وأكدت أن مرسي لم يكن مؤهلا من الأساس ليكون رئيسا لمصر، قائلة إنه لم يكن لديه خبرة سياسية، فقد كان مهندسا.

مجلس الثوار يرفض القرارات الصادرة عن البرلمان الجيش الليبي يأمر بوقف نوري لإطلاق النار

وليس بفرضها بالقوة. وحول الاقتتال بمدينة بنغازي افاد رئيس الحكومة بان حكومته تواصلت مع كل الأطراف، وهناك لجنة تعمل لإيجاد حل للوضع الأمني في المدينة.

وأبدى الخني في المؤتمر الصحافي استعداد حكومته للجلوس والتحاور مع أي قوة أو طرف شرط احترامه لشريعة الدولة، واحترامه للأخر وعدم تكفير الآخر.

وأكد الخني أن القوة التي لا يمكن قبول الجلوس والتحاور معها هي القوة التي ترفض الدولة ومؤسساتها وتكفر الآخر.

في هذا الوقت، دعا المجلس الأعلى لثوار ليبيا رئاسة المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته لتحديد موعد انتخابي لجميع النواب التسليم والتسلم القانونية لمجلس النواب بمدينة بنغازي، مؤكدا استعداد الثوار لتأمين أعمال المجلس.

كما دعا المجلس، في بيان له امس، أعضاء مجلس النواب للتوجه إلى مدينة بنغازي والإسهام بشكل فاعل في إنهاء حالة الانقسام، مشيرا إلى أن أعضاء مجلس النواب المتواجدين في طبرق قد خالفوا ما جاء في الإعلان الدستوري الذي منح رئاسة المؤتمر الوطني صلاحيات تحديد مكان وزمان انعقاد جلسة التسليم والتسلم حسب البيان.

وأسهم اجتماع مجلس النواب في طبرق في إحداث شقاق واختلاف بين طيف واسع من ممثلي الشعب الليبي في مجلس النواب الحالي، وتجاهلوا قرارات هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة حسب البيان.

عواصم - وكالات: أمر رئيس الأركان العامة للجيش الليبي عبد السلام جاد الله العبيدي القوات الأمنية كافة بإيقاف فوري لإطلاق النار.

وأوضح في أمره أن «هذا جاء حقنا لدماء الليبيين وتنفيذا للبيان الصادر عن مجلس النواب رقم 3 الصادر في 2014/8/6 بشأن وقف إطلاق النار وعليه طالب رئيس الأركان العامة للجيش الليبي بالوقف الفوري لإطلاق النار في جميع مدن ليبيا، وسوف يتحمل كل مخالف لهذه التعليمات والأوامر مسؤولية ذلك، ويأتي هذا القرار المهم لأن بعض الميليشيات المسلحة والتشكيلات التي تهاجم طرابلس تقول إن لديها شرعية قانونية من رئيس الأركان العامة، وهو الذي كلفها بالسيطرة على العاصمة ومطارها وتأمينها».

من جهة ثانية، اتهم رئيس الحكومة الليبية عبدالله الخني الأطراف المتقاتلة في العاصمة طرابلس بعدم جديتها. وأوضح في مؤتمر صحفي عقده بمدينة طبرق شرق ليبيا أن كل طرف من هذه الأطراف يعتقد ويأمل أن يحسم الأمر لصالحه، «وهذا لن يحصل، وحتى وإن حصل فليس هناك منتصر، والجميع خاسرون لأننا كلنا أبناء وطن واحد، ومصير واحد، وعلينا الجلوس بصفنا مع البعض والتحاور من أجل مصلحة البلاد».

وأكد أن ليبيا لا يمكن أن تحكم من جديد بالسلاح، ولا يمكن أن يقبل الليبيين بان يحكموا من قبل شخص بقوة السلاح، وأن يقبلوا بان يفرض عليهم أي رأي أو اتجاه بالقوة، موضحا أن فرض الأراء يكون بالاقناع والتحاور والتفاهم

عسكرية نجاح مقاتلي هذا التنظيم، أبرزر اجناتينكو سبيين رئيسين لعبا، حسب اعتقاده، دورا كبيرا في تمكينهم من بسط سيطرتهم على جزء كبير من العراق، «بتجلى السبب الأول في كون نواة هذه الجماع الملسحة من تتكون من العرب وإنما من المجاهدين القادمين من 80 بلدا من ضمنها فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وبلدان أخرى»، وأضاف «أما السبب الثاني لنجاحات مقاتلي «الدولة الإسلامية»، فيمكن في وحشيتهم المفرطة».

بدوره، قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري امس إن بلاده لن تقوم بإرسال قوات عسكرية ضد داعش، بل ستدعم العمليات العسكرية عبر تدريبها وتسليحها بطريقة أو بأخرى.

